

Distr.
LIMITED

DP/1995/L.6/Add.2
12 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ١٩٩٥

٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نيويورك

مشروع تقرير عن الدورة السنوية

نيويورك، ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير السنوي
للمديرة التنفيذية والأنشطة على صعيد المشاريع

باء - الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية

١ - في تقديمها للتقرير عن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1)، أشارت المديرية التنفيذية إلى أن اختيار الأولويات البرنامجية المقترحة في التقرير قد أخذ في الحسبان خبرة الصندوق وميزته النسبية واسترشد بشواغل وتوصيات مختلف التقييمات الداخلية والخارجية، وكذلك تعليقات أعضاء الصندوق. وأعادت تأكيد التزام الصندوق بالعمل بصورة وثيقة مع الوكالات والمؤسسات الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الثنائية وغير الحكومية. واستعرضت بإيجاز الاستراتيجية التشغيلية للصندوق وكذلك استراتيجيته لتخصيص الموارد. وخلصت إلى الإشارة إلى التعديلين المؤسسين المقترحين المتسمين بأهمية خاصة للصندوق: تغيير تعيين المديرين القطريين للصندوق إلى ممثلين للصندوق؛ وإنشاء مجلس تنفيذي منفصل للصندوق.

٢ - وقبل فتح باب المناقشة، دعت رئيسة المجلس التنفيذي مدير البرنامج المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإدلاء ببيان بالنيابة عن مدير البرنامج. وأبلغ مدير البرنامج المساعد المجلس بأن مدير البرنامج يؤيد بقوة الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق على تعيين المديرين القطريين للصندوق كممثلين للصندوق. وقال إن مدير البرنامج يعتقد بحسم أن هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة تعزيز نظام الممثل المقيم على الصعيد القطري.

٣ - وقرر المجلس التنفيذي، كما اقترحت الرئيسة، مناقشة الوثيقة DP/1995/25 في جزءين: الأولويات البرنامجية؛ والاستراتيجيات التشغيلية، بما في ذلك تخصيص الموارد والتعديلات المؤسسية.

موجز المناقشة

الأولويات البرنامجية

٤ - اعتلى المنصة ما مجموعه ٣٠ وفداً خلال المناقشة بشأن الأولويات البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ معظمها أن الوثيقة تعتبر أساساً ممتازاً للمناقشة حول البرمجة المستقبلية للصندوق ودوره في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥ - وكان هناك تأييد واسع النطاق فيما بين أعضاء المجلس التنفيذي لاقتراح الصندوق بتركيز التمويل المقدم منه في المستقبل في ثلاثة مجالات برنامجية هي الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة؛ والسياسة السكانية؛ والدعوة. ورحب معظم الوفود بالنهج ورأوا أنه مع بعض الصقل وفي ضوء الميزة النسبية للصندوق، فإن هذا التحول في اتجاه السياسة العامة سيؤدي إلى المزيد من التركيز الاستراتيجي لبرمجة الصندوق ويعزز أيضاً قدرة الصندوق على مساعدة البلدان النامية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٦ - وأثارت بعض الوفود أسئلة بشأن كيفية تشغيل المجالات البرنامجية الثلاثة. وسعت أيضاً إلى المزيد من تطوير العناصر المختلفة التي تتألف منها المجالات البرنامجية الثلاثة. وأكد أحد الوفود أن تأييد المجالات البرنامجية الجديدة لن يؤدي إلى تهميش المجالات الهامة الأخرى لعمل الصندوق وأن نهجاً شاملاً إزاء قضية السكان والتنمية هو أمر جوهري.

٧ - ورأى عدد من الوفود أن الوثيقة قد ركزت بشدة على الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، على حساب المجالين البرنامجيين الآخرين. وأوصوا بأن يكون الصندوق مرناً في تخصيص الموارد فيما بين تلك المجالات البرنامجية الثلاثة بأن يأخذ في الحسبان الوضع المحدد لكل بلد واحتياجاته.

٨ - وأكدت وفود عديدة على الحاجة إلى تمكين المرأة لكي تتمكن من أن تشارك بالكامل في الجهود السكانية والإنمائية وأن تستفيد منها. وحث أحد الوفود الصندوق على التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بقضية تمكين المرأة. وأوصى وفد آخر بأن يولي الصندوق اهتماماً ذي أولوية بتمكين المرأة وأن يعتبر هذه القضية مجالاً برنامجياً منفصلاً. كما شجع وفد آخر الصندوق على دعم الجهود التي تكفل اشتراك المرأة في حل المشاكل السكانية.

٩ - ولاحظ عدد من الوفود الحاجة إلى التناغم في استخدام المصطلحات في مجال الصحة الإنجابية. وأوصوا لذلك بأن يستخدم الصندوق في هذا الصدد المصطلح الدقيق المستمد من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهو "الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة". وشددت وفود عديدة أيضاً

على الحقيقة التي تفيد أنه بما أن تنظيم الأسرة هو جزء لا يتجزأ من الصحة الإنجابية، فإنه ينبغي تناولها في سياق رعاية الصحة الإنجابية. وطلب أحد الوفود، بعد أن لاحظ عدم اشتغال الوثيقة على تحليل شامل للميزة النسبية للصندوق في ميدان الصحة الإنجابية، معالجتها في وثيقة منفحة.

١٠ - ورحب معظم الوفود بصفة عامة بالنهج التصاعدي والنفعي إزاء الرعاية الصحية الإنجابية التي تقوم على أساس النظام القائم حالياً والذي يأخذ في الاعتبار الوضع المحدد في كل بلد. بيد أن أحد الوفود شدد على أنه بالرغم من أن النهج التصاعدي كان مثيراً للاهتمام ومفيداً فإن الهدف الكلي ينبغي أن يبقى متمثلاً في نهج شامل للصحة الإنجابية. وأكد وفد آخر أن تنظيم الأسرة والأمومة المأمونة لا يزالان مجالين رئيسيين للمساعدة المقدمة من الصندوق وأنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من التحديد لمفهوم الصحة الإنجابية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١١ - وشدد أحد الممثلين على أهمية مراقبة النفقات فيما يسمى بمجموعة العناصر السكانية في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشجع أيضاً الصندوق على دعم احتياجات الصحة الإنجابية للاجئين والمشردين وعلى التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف وغير الحكومية العاملة في هذا الميدان. واقترح كذلك أن يولي الصندوق أولوية لوضع معلومات بطريقة محددة للعملاء، لا سيما بشأن الآثار الجانبية لمختلف وسائل منع الحمل.

١٢ - وفي ميدان السياسة السكانية، رأت وفود عديدة أن عنوان المجال البرنامجي مصاغ بطريقة تضيقية للغاية، وأشار إلى أن الجوانب الانمائية للسكان مفتقدة في هذه الصياغة. واقترح أحد الوفود لذلك استخدام "الاستراتيجيات السكانية والانمائية" بدلاً من "السياسة السكانية". وبما أن البحوث تشكل نشاطاً هاماً في جميع المجالات البرنامجية الثلاثة المقترحة، ولا سيما في مجال السياسة السكانية، فإن وفود عديدة رأت أن يحدد الصندوق المراكز الممتازة في البلدان النامية للتعاون معها في البحوث اللازمة، وأوصت بإجرائها. وأوصت بعض الوفود أيضاً بدعوة الخبراء الوطنيين للاشتراك في برامج التدريب الدولية.

١٣ - وفي مجال الدعوة، حث عدد من الوفود الصندوق على أن يكون داعية قوي في مجالات الحقوق الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وتثقيف المرأة، وبقاء الطفل، والقضاء على الممارسات الضارة ضد المرأة، ودور الرجل، وعمليات الاجهاض غير المأمونة، واحتياجات المراهقين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وأيد أحد الوفود اقتراح الصندوق بتقديم المساعدة للمؤسسات المجهزية المملوكة للمرأة، ولكنه اقترح أن يخصص الصندوق الموارد فقط لتلك المبادرات التي لها صلة مباشرة بالبرامج السكانية. وأوصى وفد آخر بأن يستخدم الصندوق دوره في الدعوة لكفالة أن جميع الفاعلين المشتركين في تنفيذ برنامج العمل يتحملون نصيبهم من المسؤولية.

١٤ - ولاحظ أحد الوفود أن الوثيقة لا تصف بصورة كافية استراتيجية الصندوق ودوره في الوقاية من متلازمة نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز). ولاحظ آخر أن الدعم المقدم من الصندوق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ينبغي أن يحدد

بوضوح أكبر، كما ينبغي أن تكون كذلك استراتيجياته لادماج أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في برنامج الصندوق.

١٥ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء الفرع الثاني من التقرير المتعلق بالمبادئ. ورأى العديدون منهم أنه ينبغي أن يؤيد الصندوق المجموعة الكاملة للمبادئ الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفي الفصل الثاني بصفة خاصة، بدلا من تمييز بعض المبادئ بوصفها الأساس للبرمجة المستقبلية للصندوق. وأثار بعض الوفود أيضا أسئلة حول بيان مهمة الصندوق. وبالرغم من أن معظم الوفود رحبت بهذه المبادرة، فإن البعض رأى أنه ينبغي إخطار المجلس التنفيذي بالبيان.

الاستراتيجيات التنفيذية، بما في ذلك تخصيص الموارد والتعديلات المؤسسية

١٦ - واعتلى المنصة ١٦ وفدا إجمالا خلال المناقشة حول الاستراتيجيات التنفيذية المقترحة والنظام الجديد لتخصيص الموارد. وقد أكدت الوفود بصفة عامة وضع نظام جديد لتخصيص الموارد بالرغم من أن عددا من المندوبين أعرب عن تحفظاته. ورأى معظمهم أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسة والمناقشة قبل اتخاذ قرار بشأن نظام جديد لتخصيص الموارد. وأعرب البعض منهم عن خشيته من أن ينتهك الاقتراح مبدأ العمومية؛ وأعرب آخرون عن قلقهم إزاء الارتفاع في الحد الأدنى للنتائج القومي الاجمالي من ٧٥٠ دولار إلى ١ ٠٠٠ في النظام الجديد كمعيار للمساعدة ولذلك فإنه من المحتمل ألا يؤيدوا الاقتراح.

١٧ - واقترح وفد آخر، وأيده آخرون، استخدام التمسك بالمبادئ الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باعتبارها معيارا إضافيا لتخصيص الموارد. واقترح وفد آخر إضافة مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) كمعيار. كما اقترح آخر استخدام المعدل الكلي للامام بالقراءة والكتابة كمؤشر، بدلا من معدل المام الاناث بالقراءة والكتابة، بما أن كل من الرجل والمرأة يضطلع بدور في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

١٨ - ورأت وفود عديدة أنه ينبغي أن يكتل أي نظام جديد أن يخصص معظم موارد الصندوق لأقل البلدان نموا وللبلدان الافريقية بصفة خاصة. وشدد آخر على الحاجة إلى تمديد المساعدة المؤقتة إلى البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية. واعترض عدد من الوفود على إيلاء الأولوية لبعض المناطق واقترح تقديم الدعم والمساعدة إلى أي بلد في حاجة إليها بغض النظر عن المنطقة التي ينتمي إليها.

١٩ - وبالرغم من أن وفودا عديدة أبرزت أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن العديد منها أعربت عن قلقها إزاء اختيار المنظمات غير الحكومية لتنفيذ البرامج السكانية والانهائية. ورأى العديد منها أن هذا الاختيار ينبغي أن يجري فقط في إطار تشاور وثيق مع الحكومات. وشدد أحد المندوبين على أن تعطى المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن التعاون مع القطاع غير الحكومي مرونة أكبر للصندوق في هذا المجال. ولاحظ آخر أنه ينبغي أن يحدد الصندوق تلك المنظمات غير الحكومية التي لديها ميزة نسبية في كل مجال من المجالات البرنامجية الثلاثة. وقال مندوبون

آخرون أنهم يريدون معرفة معلومات عن خطط الصندوق لاشراك القطاع الخاص في البرامج السكانية. واقتراح أحد الوفود أن يتزعم الصندوق عملية تطوير تشارك شامل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٢٠ - وأكدت وفود عديدة أهمية التعاون فيما بين الوكالات والتنسيق على الصعيد القطري، ورحبت بمبادرات وجهود الصندوق في هذا المجال. وشددت وفود عديدة على أهمية الجهود لتنسيق الاستراتيجيات بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات من خلال مذكرات الاستراتيجيات القطرية، وأكدت أنه ينبغي أن يجري هذا التنسيق أساساً على الصعيد القطري. وأوصت لذلك بأن تبسط وثيقة منقحة بوضوح الأدوار المختلفة للفاعلين المشاركين.

٢١ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن تأييده لتعيين المديرين القطريين للصندوق كممثلين للصندوق، وأشاروا إلى أن مثل هذا التدبير سيعزز بصورة كبيرة رؤية الصندوق على الصعيد القطري ويعزز دور الصندوق في التنسيق فيما بين الوكالات، ويعزز نظام المنسقين المقيمين. ورحبت بالتأييد التام في هذا الصدد وسعت إلى الحصول على تأكيدات من المديرية التنفيذية بأن مثل هذا التغيير في التعيين لن يغيّر الترتيبات القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق في هذا الميدان أو لن يكون له أي آثار مترتبة في الميزانية. وأعرب وفدان عن تحفظاتهما إزاء مثل هذا الترتيب. وأشارا إلى أنه لا يتمشى مع أحكام قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨. وأعربا عن قلقهما لأن مثل هذا التغيير قد يؤدي إلى تفتيت أكبر، بدلا من تماسك أكبر لنظام المنسقين المقيمين.

٢٢ - وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لانشاء مجلس تنفيذي منفصل للصندوق، بينما لم تجد وفود أخرى أسبابا لتأييد مثل هذا الاقتراح في هذا الوقت. بيد أن معظم الوفود لاحظت أن الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هي المحفل المناسب لمناقشة القضية. وتحدثت وفود عديدة أيضا عن الانضمام إلى اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية. وفي حين أن البعض أكد الاقتراح، فإن معظم الوفود رأت أنه لا تتوفر لديها معلومات كافية بشأن سير أعمال اللجنة لاتخاذ قرار في هذا الوقت.

رد الإدارة

٢٣ - وجهت المديرية التنفيذية الشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي على تأييدهم الايجابي بصفة عامة لمقترحات الصندوق. ووافقت على أن يكون الصندوق متسقا في استخدام المصطلحات في مجال الصحة الانجابية وأكدت للمجلس أن الصندوق سيتمسك بالمصطلحات الدقيقة المستخدمة في برنامج العمل. ووافقت أيضا على تغيير تسمية المجال البرنامجي الثاني من "السياسة العامة السكانية" إلى "السياسة العامة السكانية في مجال الاستراتيجيات الانمائية". وأوضحت أن الصندوق أبرز بعض المبادئ في الفرع الثاني من التقرير، ليس بسبب أن الصندوق يرى أن تلك المبادئ هي أكثر أهمية من المبادئ الأخرى الواردة في برنامج العمل، ولكن لأنها ذات صلة خاصة بعمل الصندوق. وأشارت في هذا الصدد إلى أن الفقرة الاستهلالية

في الفرع الثاني من التقرير ذكرت بوضوح أن جميع الأنشطة في البرامج التي تحصل على مساعدات من الصندوق سيجري الاضطلاع بها وفقا لمبادئ وأهداف برنامج العمل.

٢٤ - وفيما يتعلق بأعمال مفهوم الصحة الانجابية، أشارت المديرية التنفيذية بأن الصندوق يعمل حاليا مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، يتولى الصندوق مراجعة برامج القطرية لكي يرى كيف يمكن تكييف هذه البرامج مع نهج الصحة الانجابية. وفيما يتعلق بنسبة الموارد المخصصة لرعاية الصحة الانجابية، شددت المديرية التنفيذية على أنه رقم شامل، وهو يتمشى بدرجة أو بأخرى مع المخصصات الحالية لتنظيم الأسرة والأنشطة المرتبطة به لبرنامج الاعلام والتثقيف والاتصال. وأكدت لأعضاء المجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل تكييف مساعدته مع الاحتياجات المحددة للبلدان فرادى.

٢٥ - وفيما يتعلق بمسألة التعاون فيما بين الوكالات والمزايا النسبية لمختلف وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما في مجال الصحة الانجابية، أبلغت المديرية التنفيذية المجلس التنفيذي بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتمثل أحد أهداف فرقة العمل في تعريف المزايا النسبية للوكالات في المجالات المختلفة لبرنامج العمل. ووعدت بأن تطلع المجلس على التطورات في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات ووافقت على الاقتراح بأن يشتمل التقرير السنوي للصندوق على فرع يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٦ - وفيما يتعلق بالسياسة العامة للصندوق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، أعادت تأكيد الالتزام القومي للصندوق في البرنامج المشترك بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والذي يخضع لاشراف مشترك، فأشارت إلى أن الصندوق كان أحد المنظمات الأولى في إعارة أحد الموظفين إلى أمانة البرنامج.

٢٧ - وفيما يتعلق بالنظام المقترح لتخصيص الموارد، أقرت المديرية التنفيذية بأن هناك بيانات محدودة متاحة تتعلق ببعض المعايير. ولذلك فإنه من الأهمية البالغة دعم المبادرات لجمع وتمحيص البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات. وقالت إن الصندوق كان مستعدا على الدوام لتقبل اقتراح استخدام رقم الـ ٧٥٠ دولارا بدلا من ١ ٠٠٠ دولار كحد أدنى للنتاج القومي الاجمالي. غير أنها ذكرت أعضاء المجلس التنفيذي بأن النظام الجديد كان الهدف منه أن يكون مجرد اقتراح وأنه من المطلوب إجراء المزيد من التحليل لتطوير النظام. وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق سيأخذ في الاعتبار التعليقات التي جرى الادلاء بها خلال المناقشة، وقالت إن الصندوق سينظم اجتماعات إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس قبل تقديم اقتراح نهائي إلى المجلس لكي يقره. وأقرب وقت يتوقع فيه الصندوق أن يقدم مثل هذا الاقتراح إلى المجلس سيكون الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

٢٨ - وأعادت المديرية التنفيذية تأكيد أن الصندوق ملتزم بالكامل بزيادة مخصصاته لأقل البلدان نموا بصفة عامة وللبلدان الافريقية بصفة خاصة. وشددت على أن الصندوق يتوقع أن تستفيد أقل البلدان نموا

بصورة أكبر من الاستراتيجية المقترحة لتخصيص الموارد. ولاحظت أيضا أن الصندوق سيواصل تقديم مساعدة مؤقتة إلى البلدان التي تحتاج اقتصاداتها مرحلة انتقالية، كما دعا إلى ذلك برنامج العمل. ووافقت على أن يكون للصندوق دور رئيسي يضطلع به في تعبئة الموارد، سواء المحلية أو الخارجية، من أجل البرامج السكانية وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق ملتزم بمبدأ العمومية.

٢٩ - وفيما يتعلق بمسألة تعيين المديرين القطريين للصندوق كممثلين للصندوق، أعادت المديرية التنفيذية تأكيد أن مثل هذا التدبير لن تترتب عليه أي آثار في الميزانية أو يؤدي إلى تغيير الترتيبات الحالية مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الصعيد القطري وسينفذ في سياق نظام المنسقين المقيمين وبدعم كامل منه.

— — — — —